جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب

الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد

الرياض

1413 هـ - 1993 م

المركز العربي للدراسات
الأمنية والتدريب(*)

الدكتور فاروق عبدالرحمن مراد

المقدمـــــة:

في بداية حديثي أود أن أنبه الى أنه قد يتبادر الى الذهن أن ما سأتناوله في هذه المحاضرة أمر معروف لديكم جميعاً، لكني أبادر الى القول بأن الحديث عن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب يبقى دائماً وأبداً أمراً متجدداً.

وفي هذا الحديث سأختصر اختصاراً كبيراً لأنني لو أعطيت لنفسي العنان لأفضت وتحدثت كثيراً، لأنه يطيب لي دائماً الحديث عن هذا المرفق الحيوي الهام، لكنني سأحصر حديثي في نقاط مختصرة مركزة، وسأعوض عن هذا الاختصار بالافاضة خلال فترة الاجابة عن الاستفسارات، ولأنني على ثقة بأن معظمكم يعرف ما فيه الكفاية عن المركز، لذلك سأبدأ بالتعريف بهذا المرفق العربي الأمني من خلال متابعة برنامج عمله، الأمر الذي تتضح منه أبعاد وظائفه وكيانه وشخصيته ومكانته من العالم العربي.

(*) ألقيت هذه المحاضرة بمقر المركز بتاريخ ١٤٠٦/٦/٩هـ الموافق ١٩٨٦/٢/١٨م.

البرامج العلمية:

فاذا استعرضنا برنامج عمل المركز الذي أقره مجلس الادارة لعام ١٩٨٦م (الموافق ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) فاننا نجد أن هذا البرنامج يشتمل على:

الخدمات الاستشارية:

أي أن المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب يقوم بوظيفة تقديم الخبرة الفنية في الميادين التي يختص فيها وهي الميدان الأمني الواسع، وهذه الخبرة تقدم للأجهزة الأمنية في الدول العربية التي تطلبها، وهي خبرة فنية ومشورة يقدمها المركز مستعيناً بمستشارين دائمين له، يلجأ اليهم عند الضرورة وبقدر الحاجة، وبقدر المدة الزمنية التي يستغرقها أداء هذه الخدمة الاستشارية، اذن فالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب هو هيئة استشارية في الميدان الأمني للدول العربية.

دار النشر:

ويشتمل برنامج عمل المركز أيضاً على «النشر» ويشمل المفهوم «التأليف والترجمة» .. فمن هذا المنطلق يصبح المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب داراً للنشر، اذ تنشر الدار كل اصدارات المركز وهي الدراسات والأبحاث التي يجريها، ومجموعات الأبحاث التي تقدم في دورات تدريبية وفي ندوات علمية، وينشر

أيضاً المجلة الشهرية له، والنشرة الاخبارية، وينشر الدوريات التي بدأت بالفعل، مثل: (المجلة العربية للدراسات الأمنية)، و (المجلة العربية للتدريب) لتخرج الى يد القارىء المتخصص.

الوظيفة الثانية للنشر في المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب هي: النشر للجهات الخارجة عن اطار نشاط المركز، أي أنه ينشر أعمالا ليست من صميم عمل المركز وانما هي أعمال الجهات الأخرى، قد يكون فرداً، وقد تكون هيئة، وهذا النشر يأخذ شكل اتفاق بين الناشر والمؤلف أو المترجم للعمل العلمي وفق شروط معينة مثله مثل أي دار مستقلة للنشر.

فالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب هو دار نشر، ودار نشر متخصصة في هذا الميدان، فهو إذاً فريد من نوعه عن سائر دور النشر الأخرى، لأنه يختص بالميدان الأمني، والمزايا التي يتمتع بها المركز في هذا الشأن كدار للنشر وجود مطبعة كبيرة لديه تنجز هذا العمل وتنفذه بما فيها من فنيين في التصميم وفي الاخراج والتصحيح فضلا عن الطباعة الجيدة التي تتميز بها المعدات التي تتوفر لدى المركز.

المعهد العالي للعلوم الأمنية:

بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب المعهد العالي للعلوم الأمنية، فالمركز اذن يعتبر معهداً للدراسات الأمنية، وهذا المعهد كيان قائم معترف به، له برامج ثابتة . . ودراسات على مدى سنة دراسية كاملة ـ أو سنتين ـ يقدم فيها مناهج علمية متخصصة،

والمعهد له هيئة عليا، وهي المجلس العلمي للمعهد، وهذا المجلس يتم تشكيله سنوياً ويجتمع شهرياً، وأعضاؤه هم أساتذة في مختلف التخصصات التي لابد للمركز أن يعمل في اطارها بما في ذلك تخصص الادارة العليا والتعليم العالي، وهذا المجلس يهيمن على كل شئون المعهد الأكاديمية والعلمية بما فيها اختيار أعضاء هيئة التدريس، والموافقة على تعيينهم، والنظر في انتاجهم واقرار برامج العمل ومناهج التدريس، والموافقة على قبول المرشحين من أبناء الدول العربية للدراسة واقرار تقويمهم في الاختبارات واقرار النتائج التي يحصلون عليها في نهاية الفترة الدراسية، والنظر في كل الأمور التي قد تطرأ أو قد تجدّ على العمل اليومي والسنوي في المعهد . .

ينقسم نشاط المعهد العلمي الى برامج: البرنامج الأول هو التخصص المتقدم في مكافحة الجريمة . . وهذا هو لب برامج المعهد، اذ أنه ينقسم الى سنتين، سنة تمثل القسم العام، وسنة تمثل القسم الخاص، وللمشارك الذي ينهي القسم العام أن ينسحب من البرنامج ويحصل على دبلوم عام. أما من شاء أن يكمل ويستمر في هذا البرنامج فيلتحق بالقسم الخاص ويحصل على الدبلوم الثاني، (دبلوم القسم الخاص) والقسمان يعادلان شهادة الماجستير.

القسم العام: هو برنامج متكامل يشمل ميادين علمية ثلاثة هي العدالة الجنائية ـ والعلوم الشرطية ـ والعلوم الاجتماعية، وذلك نابع من فلسفة مؤداها أن العمل الأمني عمل تكاملي خصوصاً في العصر الحديث حيث لا يمكن أن تنفرد جهة أو أن يدعي ميدان علمي واحد

من هذه الميادين أنه يسد الحاجة ويغطي الاحتياجات النظرية والعملية لهذا التخصص، فالمشارك يدرس في هذا البرنامج الميادين العلمية الثلاثة في مجموعة متجانسة من المواد الدراسية . . أساتذة المعهد هم أساتذة زائرون في الغالب لكن القاعدة الثابتة هي أن رؤساء الأقسام العلمية دائمون وهم من العاملين في جهاز المعهد.

القسم الخاص: هو تخصص في ميدان واحد من هذه الميادين العلمية . . فقد يتخصص المشارك في العلوم الاجتماعية أو العدالة الجنائية أو العلوم الشرطية فيقضي الدارس الفصل الأول في المعهد في الدراسة، ويقضي الفصل الثاني في تدريب عملي ميداني في أحد المعاهد أو في أحد الأجهزة التي تمارس بالفعل هذا العمل ـ تحت اشراف وباتفاق خاص ـ ثم يرجع ويقدم اطروحة نسميها مشروعاً وهي رسالة يشرف عليها القسم، ويناقشها رئيس القسم وأستاذان، فاذا ما أكمل الدارس هذه المتطلبات حصل على درجة الماجستير.

لكن المعهد يقدم أيضاً برامج التخصصات الأمنية في ميادين مختلفة . . منها على سبيل المثال: مكافحة المخدرات، وادارة البرامج الاصلاحية، ومنها التحقيق والأدلة الجنائية . . ومنها التشريع الجنائي الاسلامي والحماية المدنية وطرق السلامة، واعداد برامج التدريب، وادارة المرور، وهناك تخصص «التفرغ للبحث» فيتفرغ المشارك لمدة سنة دراسية تحت اشراف استاذ ليجري بحثاً من اختياره أو الجهة التي ينتمي اليها، وبعد موافقة المعهد يتفرغ لاجراء هذا البحث ويقدم له المعهد كل التسهيلات من ناحية الاشراف والحصول على المراجع لإنجاز هذه الدراسة.

فالمعهد وجد على هذا النحو لتلبية احتياجات . . فهناك حاجة الى تخصصات علمية في الميادين الأمنية لا يكفي فيها فترة تدريب قصيرة فهو تخصص دراسي على نمط فريد من نوعه اذ أن الصبغة التطبيقية هي الغالبة فيه، ذلك أن (٧٠٪) من برنامج أي تخصص في المعهد لابد أن يكون من المستوى التطبيقي، فالمعهد العالي للعلوم الأمنية إذاً أحد المرافق وأحد المعالم الأساسية التي يتكون منها بناء هذا الصرح العربي الأمني.

البحث العلمي:

المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب يوجد به أيضاً قسم للبحوث، وهناك مراكز تقوم فقط على البحوث، لكن المركز يقوم على جوانب متعددة تتكامل في العمل الأمني، والبحوث هو أحدها . . البحوث التي يجريها المركز تتصل بالميادين التي يتكون منها مفهوم الأمن وهي ميادين العدالة الجنائية وتشتمل على التشريع الاسلامي أو الشريعة الاسلامية والقوانين الجنائية فيها، خصوصاً ما يطبق منها في الدول العربية، وتشتمل أيضاً على العلوم الاجتماعية والعلوم الشرطية، وتشتمل العلوم الشرطية على كافة المهارات الأمنية بما فيها مثلا الدفاع المدني أو الحماية المدنية، وادارة المؤسسات الاصلاحية، والرعاية اللاحقة، ورعاية النزلاء في المؤسسات الاصلاحية وهكذا..

هذا الميدان الواسع (وهو ميدان واسع فعلا وكبير) ـ وخصوصاً أنه بِكر أو خصب ـ لم يُطرق بما فيه الكفاية أو على قدر معقول من

المعالجة لمواضيعه التي يشتمل عليها، هو ميدان للبحث والدراسة التي يجريها المركز ويتم اختيار المواضيع من بين هذا الميدان الواسع على أساس أن تأتي اقتراحات بناء على طلب من المركز، أو أن تأتي الاقتراحات أيضاً من أعضاء الهيئة العلمية الذين يشرفون أو يقدمون برامج مختلفة في المركز، كما تأتي اقتراحات بناء على توصيات الندوات التي تعقد في المركز أو اجتماعات العمل التي تعقد في المركز أو خارج المركز ما دام الميدان هو ميدان اختصاص المركز، ويقوم المركز ببحث هذه الأفكار والتوصيات والاقتراحات ويحاول وضعها في التدريب حسب الأولوية والأهمية وفقاً لحاجة المنطقة العربية ووفقاً لأهمية مسائل معينة قد تظهر فجأة في وقت من الأوقات على الساحة الأمنية في الدول العربية.

الأساتذة الذين يجرون البحوث للمركز هم القاعدة الأساسية من الباحثين، أما مساعدو الباحثين فهم الذين يقومون بالدور التنظيمي الأساسي في عملية البحوث، وينبغي أن نلاحظ أن الباحثين يختارون من أنحاء العالم العربي سواء كانوا أساتذة في الجامعات أو باحثين في مراكز البحوث أو من العاملين في الأجهزة التنفيذية في الدول العربية ذات العلاقة، وقد يكونون من خارج العالم العربي اذا دعت الحاجة الى ذلك، كما قد يكونون من العرب الذين يعملون في خارج العالم العربي، وهناك توجه خاص من المركز نحو الاستعانة بهؤلاء للاستفادة من خبراتهم التي حصلوا عليها ويمارسونها في مناطق مختلفة من العالم قد تكون أكثر تقدماً مما نحن فيه في ميادين معينة، كما قد يكونون هم أنفسهم من الأجانب الذين لديهم خبرات متقدمة ويحتاج

اليها البحث العلمي.

البحوث التي يجريها المركز بحوث مكتبية، وهي نظرية في الغالب، وهي غالباً ما تخدم غرض التقديم النظري لبحث ميداني آخر، أو تفي باحتياجات معينة، أو أبحاث ميدانية، وهنا ننظر الى العالم العربي كمجتمع واحد ونغض النظر عن الفوارق التي قد تكون هنا وهناك بين أجزائه، فيتم اختيار العينة من هذا العالم العربي، وتقدم الدراسة ليس على أساس المقارنة بل على أساس اظهار خصائص مجتمع واحد. فالمركز اضافة الى ما ذكرت هو مركز بحوث.

التدريب وأهدافه:

الهدف من التدريب بالمركز هو اكساب مهارات جديدة، أو تطوير مهارات قائمة لدى العاملين في الأجهزة الأمنية في الدول العربية، والتدريب ـ كما تعلمون ـ عملية مستمرة لا تنقطع في أي تخصص، والميدان الأمني في أمس الحاجة الى هذه الخدمة أو هذا التدريب لأن طَبيعة المشكلات الاجتماعية التي تنعكس على الأمن في تطور، وتتأثر في طبيعتها بالمجتمعات الأخرى، وبالتالي تسبب أو تشكل تحديات خاصة أمام المسئولين في العالم العربي وأمام المجتمعات العربية بصفة عامة، فتصبح ملاحقة هذا بالتدريب أمراً مطلوباً، لأنه لا يُعقل تخريج أناس في فترات متلاحقة كل عام حتى يكونوا متخصصين في أنواع المشاكل التي تطرأ وتتجدد دائماً . . إنما بالتدريب يمكن الاستفادة من نفس الطاقات في صقل مهارات أو اكتساب مهارات

جديدة تتناسب وتتلاءم مع الاحتياجات المتجددة.

فالتدريب عملية مهمة، وهي من أهم الخدمات التي يقدمها المركز وهي تختلف باختلاف المواضيع التي نحتاج اليها، ولذلك فان مواضيعها دائما متجددة، متغيرة، متنوعة، ولا يمكن ـ مهما فعلنا ومهما طال المدى ـ لهذا المرفق أن يغطي كل احتياجاته، انما يحاول أن يغطي ما يستطيع أن يغطيه، والتدريب عادة يتم في وقت قصير ولابد أن يكون له طابع عملي، واذا لم يكن كذلك فلا أعتبره تدريباً.

الهيئات العلمية التي تقدم هذه البرامج التدريبية يتم اختيارها بحسب الموضوع من الخبراء والمتخصصين في مختلف التخصصات في مختلف أجزاء العالم العربي، والعالم على اتساعه، والمعيار هنا هو البحث عن الخبرة المتخصصة في الحقل الدقيق الذي تعالجه الدورة التدريبية.

ويتم اختيار مواضيع الدورات مثلما يتم اختيار مواضيع الأبحاث في التشاور أو استشارة الدول العربية والأجهزة الأمنية المتخصصة فيها، وأيضاً استشارة الخبراء والعلماء وما قد يصدر من توصيات في كل أعمال الأجهزة الأمنية في الدول العربية، والجهاز القائم في قطاع التدريب هو جهاز تنظيمي واداري بالنسبة للدورات التدريبية.

النشاط الثقافي:

هناك أيضاً حاجة الى طرح مسائل لامعان الفكر وللنظر فيها والتأمل لاستثارة مزيد من الاهتمام بها، وهذه مسائل لابد أن تكون

متصلة بالواقع الاجتماعي والواقع الأمني، وهذا الطرح يتم من خلال نشاط آخر للمركز وهو «الندوات العلمية» والمواسم الثقافية التي منها المحاضرات الشهرية التي تقدم كل شهر.

في هذا الاطار يتم طرح مسائل ذات أهمية خاصة في المجتمع العربي، تكون أهميتها آنية، وأحياناً تكون أهمية نظرية، وأحياناً أخرى أهمية تطبيقية، ويكون اختيار الموضوع بنفس الأسلوب الذي تُختار به مواضيع الأبحاث ومواضيع الدورات التدريبية، بمعنى أنه لابد أن يمثل موضوعاً يحتاج الى امعان الفكر والى اثارة الاهتمام والى البحث فيه.

وهذه الخدمة التي يقدمها المركز في هذا الحقل من الخدمات الفكرية القليلة ـ في الواقع ـ التي تقدم في عالمنا العربي . . فالندوات هي ظاهرة نادرة للأسف في مجتمعاتنا العربية، حتى المعاهد المتخصصة التي تستطيع أن تقوم بعمل هام في هذا الميدان مثل الجامعات ومراكز البحوث نجدها لم تهتم كثيراً بالندوات وربما يشغلها التدريس الأكاديمي عن أداء هذه الخدمة الضرورية في أي عمل اجتماعي ولأية تنمية حقيقية في أي بلد، فامعان الفكر في موضوع يسبق البحث فيه أحياناً البحث العلمي الجاد، ويسبق بالتالي وضع السياسات التي تتناسب مع تطوير هذا المرفق أو ذاك، لذلك فان المركز العربي يحاول أن يسد حاجة في هذا الميدان، لأن الحاجات في كل هذه الميادين حاجات كبيرة للغاية، كما أن توقعات ومتطلبات الأجهزة الأمنية وتوقعات المسئولين عنها أيضاً واسعة

وكبيرة، وامكانات المركز العربي مهما كانت جيدة فهي تقل أمام هذا الطلب وهذه الحاجات المتزايدة، لذلك فان مراكز البحوث مهما زادت ـ سواء أكانت وطنية أو عربية دولية أو كانت حتى على مستوى العالم ـ فانها لن تسد الحاجة في هذا الميدان، وعالمنا العربي في أمس الحاجة الى هذه النشاطات.

وحقيقي أن العالم العربي بصورة عامة يتميز بقلة الجريمة فيه اذا ما قورن بغيره، لكن العالم العربي في وسط العالم اذا صح هذا التعبير ويتأثر به تأثراً كبيراً، وقد تأثر في فترات سابقة أثناء الحكم الاستعماري لبعض أجزائه، وفي العصر الحديث توجد تأثيرات جديدة في الأسلوب وجديدة في الشكل لكنها تأثيرات حقيقية وبعيدة المدى، فلابد له أن يكون في وضع يتناسب مع كل هذه المؤثرات، لابد أن يكون فيه نشاط فكري وعلمي وتدريبي وعملي بحيث يتناسب حجم هذا النشاط مع المؤثرات الخارجية، أو على الأقل يُحيّدها، هذا إن لم نطمح في أن يشع من عندنا نشاط يؤثر في المناطق المحيطة بنا بدلا من أن نتأثر بها، واذا كنا نطمح في أن نؤثر فهذا الطموح عن حق، لأن العالم العربي لديه حضارة ولديه قيم ربما كانت هي الجواب الحقيقي للمشكلات التي يعاني منها العالم، خاصة اذا لم ننظر الى أي ميدان آخر غير ميدان الأمن والاستقرار.

نشأة المركز:

من واقع برنامج عمل المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب

يمكن التعريف به، لكن كيف نشأ المركز؟؟ الواقع أن نشأته كانت استجابة لحاجة شعر بها المسئولون، وكانت هذه الحاجة ضمن توصيات من ممثلين للدول العربية في أشخاص قادة الشرطة ومديري الأمن العام في الدول العربية في أول اجتماع مشترك عقدوه في اطار المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي في مدينة العين بدولة الامارات العربية المتحدة، وبعد أن اتخذ مؤتمر قادة الشرطة العرب توصياته في هذا الشأن تبنت المملكة العربية السعودية الفكرة من بين هذه التوصيات ـ فكرة المعهد، وكان مسماه كما وضع: «المعهد العربي للشرطة» ـ وعملت المملكة على تطوير الفكرة وبلورتها الى واقع ملموس وأسندت هذا الأمر الى شركات استشارية لوضع مواصفات المرافق والمباني واحتياجات مثل هذا المعهد كما كان يسمى، ثم بعد ذلك أقرت الدراسات ورصدت له الميزانية الخاصة به، ورُسيّ في مناقصة على شركة وخصصت له هذه المساحة من الأرض في هذه المنطقة بالذات، وبدىء بتنفيذ هذا المشروع.

وفي هذه الأثناء كانت هناك دراسات موازية أخذتها على عاتقها أيضاً وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية بالتشاور مع المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي كانت مسئولة عن هذا المشروع من الوجهة العربية التي في اطارها تم عقد اجتماع قادة الشرطة الذي أشرت اليه آنفاً، فوُضعت دراسات عديدة وفي هذه الدراسات تبلّور مشروع نظام لهذا المرفق، وقد تم هذا بالطبع على مدى عدة سنوات لأن تنفيذ المشروع كان لابد أن يأخذ عدداً من السنين وقد استغرق ثلاث سنوات على وجه التحديد، وفي أثنائها عقد المؤتمر الأول لوزراء

الداخلية العرب ثم عقد المؤتمر الثاني لوزراء الداخلية العرب، وكانت ملامح هذا المشروع قد بدأت تتضح، وكان من نتيجته أن طرح وفد المملكة العربية السعودية في المؤتمر الذي عقد في بغداد فكرة الاستجابة الى الحاجات البحثية في ميدان الأمن بتوحيد المشروعين في مشروع واحد، لأنه كانت قد نمت حاجة ووضعت في برنامج العمل لأن يُصار الى اقامة مركز للبحوث في العالم العربي يختص بالدراسات الأمنية، ووجد هذا الاقتراح ترحيباً وتقرر في ذلك المؤتمر أن يكون مشروعاً واحداً تحت مسمى: «المركز العربي لدراسات الدفاع الاجتماعي والتدريب» كما كان يسمى في ذلك الوقت.

نتيجة لعدم وضوح مفهوم الدفاع الاجتماعي في المؤتمر الثالث لوزراء الداخلية العرب تقرر تسميته «المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب» على أساس أن مفهوم الأمن مفهوم شامل وواسع ويشمل كل ما يتصل وما يحقق وقاية المجتمع من الجريمة والانحراف ومكافحة الجريمة.

أقر أول برنامج عمل لهذا المركز في سنة ١٩٨١م، بعد أن قامت المملكة العربية السعودية بتخصيص ميزانية تشغيل مبدئي للمركز . . وذلك استجابة لقرار مؤتمر وزراء الداخلية العرب الثاني الذي عقد في بغداد، وكان المقر المبدئي قد استؤجر لهذا الغرض من هذه الميزانية ومقدارها ثلاثة ملايين دولار، ونفذ برنامج عمل محدود لفترة زمنية انتهت في نهاية سنة ١٩٨٠م، وكان البرنامج كتجربة لمحتوى

البرنامج الذي أقر في ذلك الوقت، وكان اقراره في خلال تلك السنة ١٩٨٠م.

الجهة التي كانت تتولى المسئولية القانونية عن المركز حتى ذلك التاريخ. كانت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي، فعندما اجتمع أول مجلس ادارة وفق النظام الجديد وقرر برنامج عمل وميزانية للمركز طرحت في الجمعية العمومية للمنظمة العربية للدفاع الاجتماعي.

لكن تشكيل العضوية في الجمعية العمومية كان في مستوى جعل من الصعب على الأعضاء في ذلك الوقت أن يقروا هذه الميزانية وهذا البرنامج، خاصة أن برنامج عمل المركز وميزانيته جاءت على غير المألوف في الأعمال التقليدية التي تتم هنا وهناك في العمل العربي المشترك، فقد جاء هذا البرنامج من القوة والتنوع والتكاليف بحيث شعر الأعضاء الموفدون ـ كلهم موظفون على مراتب مختلفة في الجمعية العمومية ـ بأنهم لا يستطيعون أن يقروا هذا البرنامج، وتلك الميزانية، فاجتمع مجلس الادارة مرة ثانية وكان عليه أن يقر الميزانية وغيّر نظامه الداخلي ونظامة المالي وأقر نظاماً آخر جديداً بحيث يكون هو صاحب المسئولية في اقرار برنامج عمل المركز والميزانية السنوية للمركز وأن تبلغ بعد ذلك الدول العربية الأعضاء بهذه القرارات، وان تطالب بتسديد انصبتها التي تترتب على ذلك، وبالفعل استجابت الدول العربية لهذا وأصبح هذا النظام هو النافذ حتى هذا التاريخ، وسيبقى كذلك ـ إن شاء الله ـ.

لكن حدثت ظاهرة جديدة في العالم العربي على الصعيد الأمني وهي انشاء مجلس وزراء الداخلية العرب، وعندما وضع النظام الأساسي لهذا المجلس، وجد الذين كانوا ممثلين لوزراء الداخلية ـ وعملوا على وضع هذا النظام ـ أن هذا المرفق قائم بالفعل وهو يخدم نفس الأغراض ونفس الأهداف لهذا المجلس، فتضمنت المادة الثانية من النظام الأساسي للمجلس أن يلحق المركز العربي بمجلس وزراء الداخلية العرب، هذا الالحاق هو المظلة القانونية العربية الدولية للمركز لكن الاستقلالية الادارية والتنظيمية والمالية بقيت قائمة وبقي نظام العمل الأساسي للمركز كما هو قائماً الآن حتى هذه اللحظة، هذا هو الاطار العام لنشأة المركز.

تطوره:

ومنذ أول برنامج ومنذ أول ميزانية ثابتة ودائمة للمركز ـ والتي أقرت في سنة ١٩٨١م الى هذا التاريخ ـ حدث تطور في مضامين متنوعة بحيث أصبح العمل في نشاطات ومواضيع متنوعة ومختلفة، وظل ينشر نشاطاته في مختلف انحاء العالم العربي، خاصة أن مرافقه قد اكتملت، وفكرة نشر نشاطات المركز في أنحاء العالم العربي خدمت فكرة التعريف بالمركز فلمست الأجهزة الأمنية العربية عن كثب نشاطات هذا المركز وشعرت به بل ونظرت في علاقتها به مدى امكانية الاستفادة من خدماته وتعاملها معه في المستقبل، وهكذا كانت مرحلة السنتين الأوليين استطلاعية لكنها هامة ثم جاءت بعد ذلك سنتان أخريان وهي مرحلة ترسيخ لنشاطات المركز في ميادين معينة.

وطورت أيضاً أفكار جديدة بالنسبة للخدمات الاستشارية وبالنسبة للنشر وميادين أخرى لم أتحدث عنها لأنها لم تكتمل حتى الآن وهي الانتاج الفني (انتاج أفلام سينمائية، وأفلام فيديو ووسائل سمعية وبصرية مختلفة من الشرائح والملصقات وغيرها)، وهذه الأمور قد أعد المركز لها استوديو جهزه ببعض التجهيزات، والتجهيزات الأخرى في طور المناقصة وهي تجهيزات المعدات والأدوات، ومن الأفكار التي درست وهي تحت التنفيذ الآن انشاء المختبرات الجنائية وهي مختبرات متكاملة تفيد العمل الأمني وخصوصاً التحقيق والأدلة الجنائية من ناحية التدريب ومن ناحية اجراء البحوث العلمية الجنائية فيه من قبل الباحثين سواء كانوا من المركز أو من العاملين في العالم العربي أو حتى باحثين يكلفهم المركز باجراء أبحاث، وهذان المرفقان هما تحت التأسيس الآن، ففي هاتين السنتين - أعني بهما السنة الثالثة والرابعة من عمر المركز - ترسخت نشاطات المركز وترسخ مفهومه وفلسفته وأهدافه وأقرت استراتيجية العمل في المركز وهي استراتيجية على مدى طويل يتم في اطارها وضع خطط وبرامج عمل المركز.

التقويم الموضوعي:

أما السنة الخامسة وأعني بها العام الماضي فهي في الواقع عام التقويم، لم يوقف المركز فيها نشاطاته وإن تضمن برنامج عمله وقفة لاعادة النظر فيما يقدمه، والمستوى الذي يقدم به وطريقة الأداء، فيقوم المركز أداءه بنفسه سواء في ذلك الأنظمة المالية والادارية والنظم

واللوائح الخاصة باجراء البحوث والتعامل مع الأساتذة الزائرين وغيرها، كل هذه الأمور صارت تحت المجهر من جديد، وهي وقفة ضرورية حتى ينطلق بعدها المركز بطريقة أفضل وحتى يكون واثق الخطى بشكل متجدد، وطبعاً فان عملية التقويم لا يمكن أن تنتهي عند سنة معينة، فهي مستمرة، وفي هذا العام نقوم بجهد كبير في الميدان التقويمي . .

تميز هذا العام باستقرار ميزانية المركز وبدأ يحقق المركز تخفيضاً نسبياً في ميزانية العمل لاستقرار اجراءات المركز وطريقة التعامل فيه، وكثير من المرافق خصوصاً الأثاث قد اكتمل فأصبح المركز يستفيد من امكاناته بشكل أكثر، ونتوقع ـ إن شاء الله ـ أن يكون هناك أيضاً اتجاه نحو انخفاض الميزانية، وهذا يتناسب مع الظروف الاقتصادية التي يمر بها العالم في هذه المرحلة.

هذا هو المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب الذي ربما لم أكن قد أضفت جديداً، لكنني كما ذكرت في البداية انه يمكن استكمال النقص بالاجابة على استفساراتكم أو الاستماع لتعليقاتكم وآرائكم ومقترحاتكم، نحن دائماً وأبداً . . في مثل هذه المناسبة . . لايمكن أن نتركها تمر دون طلب الرأي والمشورة والاقتراحات بالنسبة لهذا المرفق الأمني العربي.